

البحث عن الذهب (خواشيم كولسدورف)

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ تمَّ إيداع ٣٧٥ ألف أوقية من الذهب، تعادل قيمتها آنذاك ٤٨٠ مليون دولار^(١٦)، في حساب مصرفي لشخص يدعي «خواشيم كولسدورف» لدى فرع بنك «جينرال سوسيتيه» الفرنسي بجُزُر البهاما. شغل «كولسدورف» الألماني الجنسية عدَّة مناصب عليا داخل شَرِكة «سيمنز» لا سيما في أمريكا اللاتينية.

لو أنَّ هذا الرقم صحيحا، كيف استطاع شخص مثل «كولسدورف» أن يتحصل على تلك الثروة الطائلة؟ كانَّ ذاك السؤال هو الأكثر إلحاحا بينَّ كُُلِّ الأسماء التي ظهرت لنا في وثائق بنمَّا.

ما هي الصَّفقة التي تمَّت ليتحصَّل شخص على هذا الكنز؟ هل من الممكن أن تكون ثَمَّة علاقة بينه وبين فضيحة الرِّشوة في سيمنز، التي تعدُّ الأكبر في جميع الأوساط الصناعية بألمانيا، وكلفت عدداً من المديرين التنفيذيين وظائفهم، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة الشَّرِكة، ومن ثمَّ ظلت القُضية مطروحة أمام ممثلي المدعي العام عدَّة سنوات.

لعقود مضت، أنشأ مديرو شَرِكة سيمنز شبكة عالمية من الحسابات المصرفية والشَّرِكَات السَّريَّة، استخدموها لرِشوة موظفين وسياسيين

(١٦) سعر الذهب وقت النشر عام ٢٠١٦ هو ١٢٨٠ دولاراً للأوقية.

وَمُسْتَهْرَجِينَ، وبمرور الوقت صارت حصيلة الإنفاق عبر تلك القنوات
غَيْرَ الشرعية مليارات اليورو.

استخدام سَرَكَات «الأوف شور» هو واحد من أفضل الحلول لإخفاء
تلك الرشاوى، «كولسدورف» الَّذِي نتحدث عنه الآن، كَانَ واحدًا يَتَن
من يُمَثِّلون للتحقيق في قضية رَشْوَة سيمنز.

في إحدى جلسات الاستماع أمام المدعي العام في ميونخ، قال
«كولسدورف» إِنَّهُ أدار عَمَلِيَّة دفع أموال على سبيل الترضية/ الرَشْوَة
لعدد من الشَّرَكَات التابعة لـ «سيمنز» في أمريكا اللاتينية، وهو ما ساعده
في الحُصُول على عقوبة مخففة، حَيْثُ لَمْ يَتَسَنَّ للمحققين إثبات قيامه بدفع
الرَّشَاوَى بنفسه. في عام ٢٠١٢ أُغْلِقَت التَّحْقِيقَات معه؛ لعدم توافر ما
يدينه، وجرى تغريمه ٤٠ ألف يورو.

كَانَ تعاطفُ المحققين مع «كولسدورف» واضحًا، حَتَّى إِنَّهُمْ قالوا
إن تصرفاته كَانَتْ ناجمة عن فهم خاطئ لمصالح الشَّرْكَة دَلَّلوا على ذلك
بكونه ساعدهم في إعادة الملايين المتبقية من أموال الرِّشَاوَى.

في نهاية المطاف خرج «كولسدورف» من القَضِيَّة وقد غَسَلَ كلتا يديه
من كُلِّ ما يدينه، ولكن هل فعلاً أعاد جميع أموال الرِّشَاوَى؟ «وَنَائِقُ بَنَّا»
جاءت لتفتح الباب أمام افتراض قوي أن الموظف الكبير في «سيمنز»
منح نفسه هبات كبيرة من تلك الأموال، وهو ما يعضد احتمالية أَنَّهُ لَمْ
يردِّهَا كاملة كما اعتقد المحققون الألمان.

ثَمَّة وَثَائِقُ تَضَمَّنَتْهَا تَسْرِيَّاتُ بَنَّا لَمْ تكن متاحة أمام فريق المحققين
الَّذِينَ استجوبوا «كولسدورف»، حَيْثُ تبين أن شَرْكَة «مُوسَاك
فُونْسِيكا» كَانَتْ شريكًا حيويًا لـ «سيمنز» وساعدتها في إدارة عدد من

الشَّرَكَاتِ الْوَرَقِيَّةِ، حيلة مألوفة لتغطية دفع وتلقي أَمْوَالِ الرِّشَاوَى بعيداً عن أعين الْقَانُونِ.

لفترة طويلة كَانَ «كولسدورف» واحداً من أهم مديري «سيمنز» في أمريكا اللاتينية، بدأها عام ١٩٩٧ في منطقة الإنديز، ثم انتقل إلى المكسيك ليواصل مهام عمله في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩.

يَحَسِبُ أقواله لَدَى المدعي العام، فَإِنَّ «كولسدورف» ظَلَّ تَحْتَ تصرفه ١٠٠ مليون دولار، تَمَّ رَدُّ أَغْلِبِهَا إلى «سيمنز» من ٢٠٠٨ فصاعداً. جزء من تلك الأَمْوَالِ اسْتُخْدِمَ على شكل مكافآت ظاهرية للشركاء التجاريين وموظفين بالدَّوْلَةِ من أجل إتمام تَعَاقُدَاتٍ مع «سيمنز». مذكرة داخلية لـ «مُوسَاك فُونْسِيكا» اعتبرت أن «كولسدورف» وتنفيذين آخرين لَدَى «سيمنز» زبائن مميزون، ووصفتهم بِأَنَّهُمْ «لديهم أَمْوَالٌ طائلة»، وَأَنَّ تعاملاتهم التَّجَارِيَّةَ تَتَمَّ وفق أَقصى قدر ممكن من السَّرِيَّةِ، وشددت على موظفيها بعدم إرسال أي مُرَاسَلَاتٍ أو مستندات إلى هذا العميل، مُطالبه بالإبقاء على كُلِّ ما يخصه داخل مقر الشَّرِكَةِ في بَنَمَا. الخدمات التي تقدمها «مُوسَاك فُونْسِيكا» تمتد لتشمل كُلِّ ما هو ضروري لحماية عُمَلَاءِ «سيمنز» كما هو الحال مع عملائها.

على سبيل المثال، فَإِنَّ اسم «كولسدورف» لَمْ يَكُنْ يُذَكَّرُ صراحة في أغلب الوثائق، كَانَ يشار له أحياناً تحت اسم «السيدك»، وفي رسائل البريد الإلكتروني كَانَ يُطْلَقُ عليه أحياناً «آزكابان» وهو مكان سجن السحرة في روايات «هاري بوتر»، أو «بروني» وهو اسم والدِ «كولسدورف». غَيْرَ أَنَّهُ في بعض المرات القليلة كَانَ مديرو الشَّرَكَاتِ الْوَرَقِيَّةِ يشيرون إلى اسمه بِشَكْلِ واضح دون تورية، ورغم تلك الزلات فَإِنَّ منظومة السَّرِيَّةِ

حول تعاملاته ظلت تعمل على أكمل وجه، بدليل أن أيًا من المحامين أو المحققين الذين تولوا فضيحة رشوة «سيمنز» التي انفجرت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ لم يتوصل إلى أي شيء عن علاقته السرية بـ «موساك فونسيكا». ربما يعزى السبب في ذلك إلى أن المحققين ركزوا فقط على ما يخص تلاعب «سيمنز» بفواتير مزورة وعقود مزيفة لسنوات؛ من أجل اقتطاع أجزاء من أموال الشركة وتخصيصه لأغراض الرشاوى المالية لعملائها. ملفات القضية شملت شركات ورقية في ليختنشتاين والبحر الكاريبي وأشخاصًا في روسيا ونيجيريا تلقوا جميعهم رشاوى من الشركة الألمانية العريقة، ورغم ذلك ظل الدور الذي لعبته «موساك فونسيكا»، وكذلك «كولسدورف»، في تلك القضية بعيدًا عن بصيرة المحققين طيلة ٩ سنوات من عمر الفضيحة وحتى الآن.

في العاشر من يونيو/ حزيران ٢٠٠٨ وبينما كان يجري استجواب «كولسدورف» لمدة ٣ ساعات، كان الشخص المسؤول عن التواصل معه داخل «موساك فونسيكا» يرسل رسالة داخلية بأنه تلقى أخبارًا سيئة، ربما صار لزامًا أن تعود ملايين «سيمنز» مرة أخرى إلى ألمانيا، وهو ما يعني بحسب نص الرسالة «سنفقد هذه الأموال وعميلنا المميز جيرالد»، المقصود هنا هو شركة «جيرالد للإدارة»، شركة ورقية لديها حسابات في بنما وسنغافورة وسويسرا، والتي تبين لنا بمزيد من التفصي أن قائمة مديرها تضم مجموعة من أبرز التنفيذيين في «سيمنز» وبطبيعة الحال.. «كولسدورف».

من الغريب أن تلك الشركة «جيرالد» لم تؤسس إلا في ٢٠٠٧، أي بعد فضيحة «سيمنز» بعدة أشهر، وبعد ذلك استخدمت حساباتها المصرفية

في تحريك ملايين الدولارات إلى وجهات غير معلومة، ولأسباب لا تزال غامضة حتّى الآن.

وكما هو متوقع لم تُعقَّب «مُوساك فُونْسِيكا» على الدور الذي لعبته، أمّا «كولسدورف» فنفي معرفته أي شيء عن شركة «جيرالد للإدارة»، ففيه هذا تدحضه إحدى المراسلات الداخلية التي عثرنا عليها، والتي تؤكد أنّه صاحب فكرة تأسيس تلك الشركة.

GILLARD MANAGEMENT INC.
Mossfon Building, Piso 3, Calle 54 Este
Teléfono No.(507) 206-9490, Fax No.(507) 265-0412, P.O. Box No. 0823-02704, Zona 7

Panamá, 05 de Enero de 2011

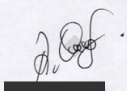
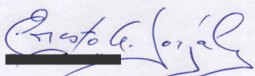
Señores
FINANCIAL PACIFIC
Avenida Balboa, Edif. BBVA
Ciudad.

Estimados Señores:

RE: **GILLARD MANAGEMENT INC - CUENTA No. 100153**

Por este medio solicitamos debitar la cuenta en referencia para la confección de un Cheque de Gerencia a favor de **MF TREASURER LTD** por la suma de Tres Mil Ciento Veinti Seis con 06/100 (USD\$3,126.00).

Atentamente,



الوثيقة التي تثبت العلاقة بين «كولسدورف» وشركة جيرالد للادارة

خيوط القصة لم تتبين بعد، ما زال لغز وجود ٤٨٠ مليون دولار من الذهب أودعت في حساباته بحلول خريف ٢٠١٣ أمر عصي على التفسير.

اعتادت «مُوسَاك فُونْسِيكا» أن تحتفظ بسجل التعاملات المصرفية التي تجريها لعملائها والشركات التي تديرها، من بينهم بطبيعة الحال «كولسدورف». سجلاته الخاصّة تكشف تحويلات مصرفية بالآلاف، بعضها بالدولار وبعضها باليورو وبعضها بالذهب. موظفو «مُوسَاك فُونْسِيكا» كانوا دقيقين جدًّا في سرد بيانات تلك التعاملات، والأطراف التي تُحوّل إليها الأموال. التعاملات تلك شملت تحويلات بعشرات الآلاف وأحيانًا الملايين من الدولارات بين الحسابات المصرفية لبعض شركات «الأوف شور»، لكن ثَمّة تحويل واحد غير معهود قيمته ٤٨٠ مليون دولار.

عندما سألنا «كولسدورف» عن امتلاكه هذا الحساب لدى مصرف «سوسيتيه جينرال» في البهاما أجاب بالتأكيد، لكن عندما سألناه عن مصدر أرصدة الذهب بقيمة ٤٨٠ دولار الموجودة في حسابه هذا وكيف تحصل عليها؟ وهل هذه الأموال تخصه؟ أنكر تمامًا أن يكون حسابه كان به يومًا مثل هذا الرصيد الضخم. أمّا بنك «سوسيتيه جينرال» فأرسل لنا موضحًا أنّه لا يستطيع الجزم بوجود تلك التحويلات الضخمة في سجلاته.

دعنا الآن نفكر بشكل أوضح، هل تظن أن إجراء هذا التحويل الضخم من الذهب إلى حساب «كولسدورف» تمّ في نفس اليوم الذي قررت فيه بورصة لندن وقف تداول الذهب مؤقتًا؟ هو محض صدفة؟ ربما!

في غُضُون عشر ثوانٍ فَقَط من صدور هذا القرار انخفض سعر الذهب بمقدار ١٠ دولارات، إشارة واضحة على حجم التلاعب في هذا السوق،

وبالتالي فإنَّ تحريك ما قيمته نصف مليار دولار من الذهب في هذا التوقيت جدير بتسارع وتيرة التطورات في سوق الذهب.

وسواء كان هذا التفسير يعكس صَفَقَةً سرّية جرت أم هو تفسير خاطئ، فإنَّ بورصة لندن رفضت إبداء أي تعليق على تلك الواقعة عندما عرضنا عليهم تلك التفاصيل، كما أن هيئة الرقابة الماليّة في ألمانيا، والتي فتحت تحقيقاً آنذاك مع بنك «سوسيتيه جينرال»، التزمت الصمت تجاه تلك القضية.

أما «كولسدورف» فقد تعهّد بأن يراجع كشف حساباته لدى فرع «سوسيتيه جينرال» في البهاما؛ ليجد تفسيراً لأرصده من الذهب التي يُنكر وجودها، غير أنَّه ومنذ فبراير/ شباط ٢٠١٦ وحتى الآن لم يرسل لنا أي تفسير، ويرفض تماماً الردّ على أسئلتنا المتكررة عن هذه القضية.